البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
نيسان 2013

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2012 بنسبة 2.7٪، بالمقارنة مع 2.6٪ خلال عام 2011. كما أظهرت أحدث البيانات المتوفرة تبايناً في أداء مؤشرات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ففي الوقت الذي سجلت فيه معظم المؤشرات تحسناً في أدائها، كمقبوضات بند السفر وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ورصيد إجمالي الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة، ورصيد صافي الدين العام وعجز الميزان التجاري، أظهرت بعض المؤشرات تراجعاً في أدائها كمعدل البطالة والتضخم في أسعار المستهلكين.

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ خلال عام 2012 مقابل 2.6٪ خلال عام 2011. وارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 7.4٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012. أما معدل البطالة فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2013 ليصل الى 12.8٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 11.4٪ خلال نفس الربع الأول من عام 2012 ومقابل 12.2٪ في عام 2012.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 1,810.0 مليون دولار (27.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 8,442.6 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.6 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 434.7 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,379.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 305.4 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,135.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 889.0 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,858.6 مليون دينار، وجاء الارتفاع في الودائع محصلة لارتفاع الودائع بالدينار

بمقدار 941.2 مليون دينار (5.3٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 52.2 مليون دينار (0.7٪).

- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 143.8 نقطة (7.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,101.4 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المساعدات الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 19.1 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 39.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد انخفض صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 143.0 مليون دينار ليبلغ 11,505.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP)، في حين ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 287.6 مليون دينار ليصل إلى 5,220.0 مليون دينار (21.8 ٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 69.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في شباط 2013 ومقابل 75.5٪ في نهاية عام 2012.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بنسبة 2.5٪ لتبلغ 875.1 مليون دينار، فيما انخفضت المستوردات بنسبة 1.0٪ لتبلغ 2,405.1 مليون دينار، وتبعاً لذلك تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.9٪ ليصل إلى 1,530.0 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع كل من مقبوضات السفر بنسبة 1.7٪ ومدفوعاته بنسبة 4.0٪، وإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 4.1٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2012 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 3,979.2 مليون دينار (18.1٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار (12.0٪ من GDP) خلال عام 2011، فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل بلغ 996.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة مع 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2012 ارتفاع صافي التزامات المملكة صافي نحو الخارج بمقدار 19,135.1 مليون دينار وذلك مقارنة مع التزام للخارج بلغ 15,242.8 مليون دينار في نهاية عام 2011.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصـــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 1,810.0 مليون دولار (27.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 8,442.6 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.6 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 434.7 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,379.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 305.4 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 ليبلغ 18,135.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 889.0 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 25,858.6 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية لدى البنوك المرخصة خلال شهر آذار من عام 2013 مقارنة بالشهر السابق، باستثناء الودائع لأجل. أما بالنسبة للربع الأول من عام 2013، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة مقارنة بنهاية عام 2012، باستثناء تسهيلات الجاري مدين، والتي حافظت على نفس مستواها المسجل في نهاية عام 2012.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 143.8 نقطة (7.3٪) عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 2,101.4 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان خلال الربع الأول من عام 2013 بحوالي 0.6 مليار دينار (3.1٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتصل إلى 19.7 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

نهاية آذار			
2013	**2012**		**2012**
US$ 8,442.6 27.3٪	US$ 9,388.2 -10.8٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 6,632.6 -37.0٪
25,379.8 1.7٪	24,504.9 1.6٪	السيولة المحلية	24,945.1 3.4٪
18,135.2 1.7٪	16,622.6 4.9٪	التسهيلات الائتمانية	17,829.8 12.5٪
15,630.2 1.7٪	14,583.6 2.1٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	15,375.6 7.6٪
25,858.6 3.6٪	24,782.5 1.7٪	إجمالي ودائع العملاء	24,969.6 2.4٪
18,652.2 5.3٪	19,233.0 0.6٪	ودائع بالدينار	17,711.0 -7.4٪
7,206.4 -0.7٪	5,549.5 5.5٪	ودائع بالعملات الأجنبية	7,258.6 38.0٪
20,827.1 2.2٪	20,111.5 1.0٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	20,387.1 2.4٪
15,701.5 4.1٪	16,427.7 -0.5٪	ودائع بالدينار	15,084.3 -8.6٪
5,125.6 -3.3٪	3,683.8 8.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	5,302.8 56.0٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر آذار من عام 2013 بمقدار 1,810.0 مليون دولار (27.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012 لتبلغ 8,442.6 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 4.6 شهراً.

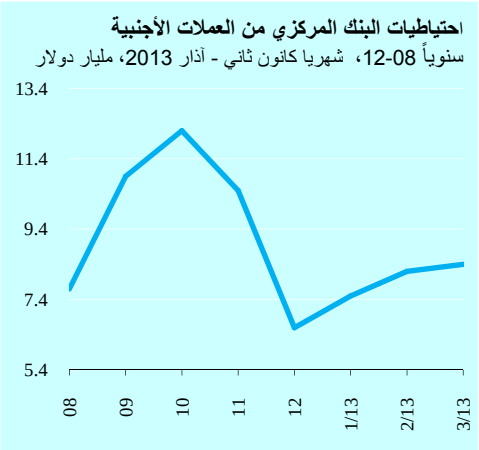

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 434.7 مليون دينار (1.7٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتبلغ 25,379.8 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 386.0 مليون دينار (1.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الربع الأول من عام 2013 مع نهاية عام 2012 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

  – ارتفعت الودائع خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 445.0 مليون دينار (2.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2012 لتصل إلى 22,175.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 342.9 مليون دينار (1.6٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

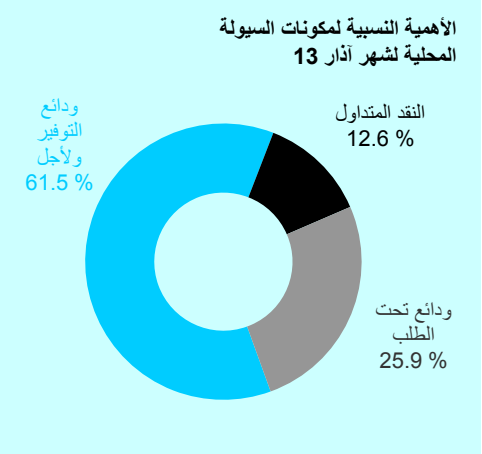

– انخفض النقد المتداول خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 10.3 مليون دينار (0.3٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2012 ليبلغ 3,204.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 43.1 مليون دينار (1.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

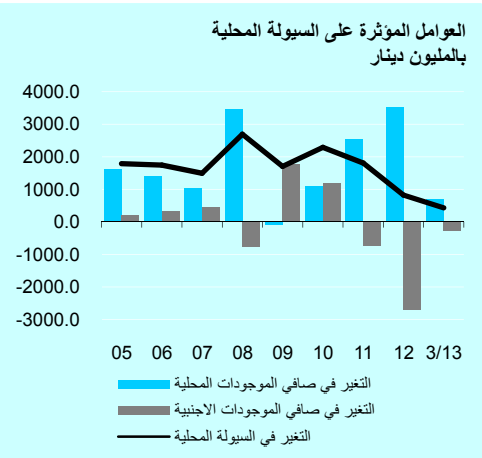

– ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي خلال الربع الأول من عام 2013 بمقدار 685.6 مليون دينار (3.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقابل ارتفاع قدره 876.4 مليون دينار (5.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,219.2 مليون دينار (5.8٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 533.6 مليون دينار (20.8٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية آذار من عام 2013 بمقدار 250.9 مليون دينار (3.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2012، مقارنة مع انخفاض مقداره 490.4 مليون دينار (5.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد تأتى ذلك محصلة لانخفاض هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 807.7 مليون دينار، وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 556.8 مليون دينار (9.1٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2012		نهاية آذار 2012	نهاية آذار 2013
6,665.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,879.7**	**6,414.6**
6,139.7	البنك المركزي	8,500.1	6,696.5
525.8	البنوك المرخصة	379.6	-281.9
18,279.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**15,625.2**	**18,965.2**
-2,562.7	البنك المركزي، منها:	-5,094.6	-3,096.4
1,567.8	الديون على القطاع العام (صافي)	602.3	1,370.8
-4,150.5	أخرى (صافي*)	-5,716.6	-4,487.2
20,842.4	البنوك المرخصة	20,719.8	22,061.6
8,377.1	الديون على القطاع العام (صافي)	7,261.5	8,746.5
15,953.5	الديون على القطاع الخاص	15,218.1	16,216.1
-3,468.2	أخرى (صافي)	-1,759.8	-2,901.0
24,945.1	**السيولة المحلية (M2)**	**24,504.9**	**25,379.8**
3,215.0	**النقد المتداول**	**3,062.4**	**3,204.7**
21,730.1	**الودائع، منها:**	**21,442.5**	**22,175.1**
5,395.6	بالعملات الأجنبية	3,776.3	5,238.8

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2012/12/03 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بمقدار 75 نقطة أساس والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 5.00٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.75٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 4.00٪.
- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع بتاريخ شهر تشرين أول 2008 بنسبة 5.64٪ لأجل ثلاثة أشهر و 5.94٪ لأجل ستة أشهر.
- بلغ سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر 4.25٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2012		آذار 2012	آذار 2013
5.00	إعادة الخصم	5.00	5.00
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء	4.75	4.75
4.00	نافذة الإيداع	2.75	4.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.75٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012 بمقدار 56 نقطة أساس.

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.78٪، وليرتفع بذلك ما مقداره نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

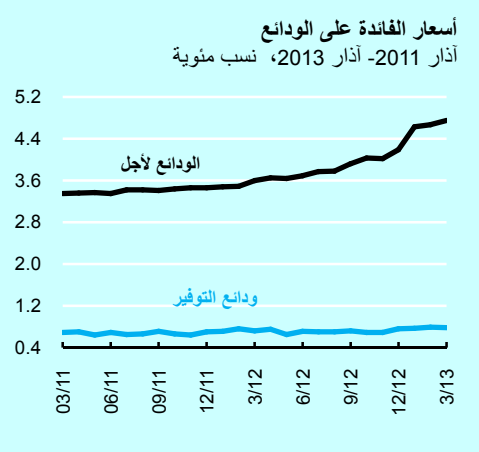

- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.48٪، وليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط اساس عن مستواه في نهاية العام السابق.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار 7 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.28٪، وليحافظ بذلك على نفس مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

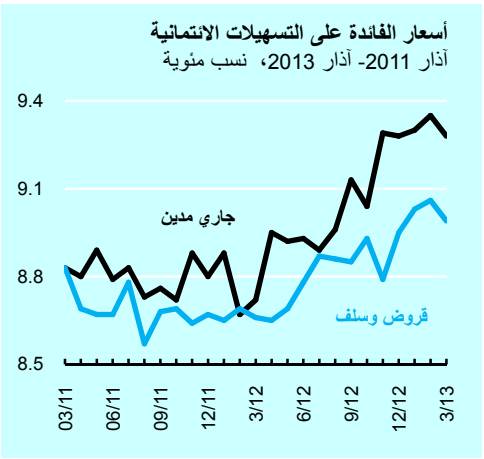

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار 65 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.60٪، وليرتفع بذلك ما مقداره نقطة اساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2012		آذار 2012	آذار 2013	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.42	تحت الطلب	0.45	0.48	6
0.76	توفير	0.72	0.78	2
4.19	لأجل	3.60	4.75	56
	التسهيلات الائتمانية			
9.59	كمبيالات واسناد مخصومة	9.00	9.60	1
8.95	قروض وسلف	8.66	8.99	4
9.28	جاري مدين	8.72	9.28	0
8.68	الإقراض لأفضل العملاء	8.25	8.87	19

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2013 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.99٪، وليرتفع بذلك ما مقداره 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آذار 2013 ما نسبته 8.87٪ مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 19 نقاط أساس عن مستواه في نهاية عام 2012.
- ونتيجة لهذه التطورات، انخفض هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل بمقدار 52 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2012 ليبلغ مستواه 424 نقطة أساس في نهاية آذار 2013.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية آذار من عام 2013 ما مقداره 18,135.2 مليون دينار، مرتفعاً بما مقداره 305.4 مليون دينار (1.7٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 771.4 مليون دينار (4.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2013، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 119.8 مليون دينار (4.8٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات المالية والتسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والتي تمثل غالبيتها تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 89.8 مليون دينار (18.5٪) و 66.1 مليون دينار (1.7٪) على التوالي. بينما انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 16.1 مليون دينار (0.4٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة، فقد تركز الارتفاع في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 254.6 مليون دينار (1.7٪) والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص (غير مقيم) بحوالي 41.9 مليون دينار (4.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية آذار من عام 2013 ما مقداره 25,858.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 889.0 مليون دينار (3.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 404.6 مليون دينار (1.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2012.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية آذار من عام 2013 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 440.0 مليون دينار (2.2٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 393.8 مليون دينار (15.1٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 34.3 مليون دينار (2.0٪)، وارتفاع الودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 20.8 مليون دينار (7.6٪)، وذلك عن مستوياتها السائدة في نهاية عام 2012.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية آذار من عام 2013، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 941.2 مليون دينار (5.3٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 52.2 مليون دينار (0.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2012.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال شهر آذار من عام 2013 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012. وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر آذار 2013 بمقدار 191.3 مليون دينار (89.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 405.2 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 27.9 مليون دينار (14.0٪) خلال نفس الشهر من العام الســابق. أما خلال الربع الأول من عام 2013، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 823.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 240.5 مليون دينار (41.2٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2012.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار من عام 2013 بواقع 158.7 مليون سهم (56.5٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 439.4 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 55.1 مليون سهم (23.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2013، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 934.9 مليون سهم، بالمقارنة مع 726.0 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بارتفاع قدره 208.9 مليون سهم (28.8٪).

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2013 ارتفاعاً قدره 59.0 نقطة (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2012		آذار 2012	آذار 2013
1,957.6	الرقم القياسي العام	**1,990.4**	**2,101.4**
2,363.6	القطاع المالي	2,445.4	2,589.6
2,176.6	قطاع الصناعة	2,142.7	2,263.4
1,651.1	قطاع الخدمات	1,675.4	1,711.5

المصدر: بورصة عمان.

2,101.4 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 30.6 نقطة (1.6٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال الربع الأول من عام 2013، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 143.8 نقطة (7.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2012، مقابل انخفاض قدره 4.7 نقطة (0.2٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كافة القطاعات، حيث ارتفع الرقم القياسي لكل من القطاع المالي بمقدار 226.0 نقطة (9.6٪)، وقطاع الصناعة بمقدار 86.8 نقطة (4.0٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 60.4 نقطة (3.7٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2012.

القيمة السوقية للأسهم:

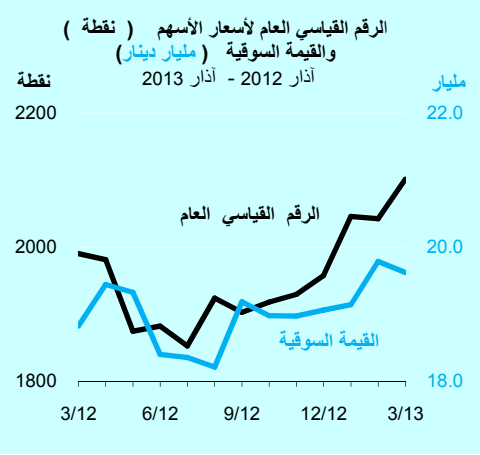

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار من عام 2013 ما مقداره 19.7 مليار دينار، مرتفعة بما يقارب 0.1 مليار دينار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 0.6 مليار دينار (3.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2012. أما خلال الربع الاول من عام 2013، فقد ارتفعت القيمة السوقية بما يقارب 0.6 مليار دينار (3.1٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2012، مقارنة مع ارتفاع بلغ 0.1 مليار دينار (0.5٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار من عام 2013 تدفقاً موجباً بلغ 41.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 5.4 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2012. حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار من عام 2013 ما قيمته 77.4 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 36.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2013 فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 52.3 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 8.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2012		آذار 2012	آذار 2013
1,978.8	حجم التداول	226.7	405.2
7.9	معدل التداول اليومي	10.8	19.3
19,141.5	القيمة السوقية	19,442.8	19,732.6
2,384.1	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	288.2	439.4
37.6	صافي استثمار غير الأردنيين	5.4	41.0
322.9	شراء	32.3	77.4
285.3	بيع	26.9	36.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما GDP خلال الربع الرابع من عام 2012 بنسبة 2.2٪ بأسعار السوق الثابتة، وذلك مقابل نمو 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 6.4٪ مقابل نمو نسبته 9.6٪ خلال الربع الرابع من عام 2011.
- وعليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2012 نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال عام 2011. أما بأسعار السوق الجارية، فقد نما GDP بنسبة 7.3٪ مقابل نمو نسبته 9.1٪ خلال عام 2011.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 7.4٪ مقابل ارتفاع نسبته 3.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012.
- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2013 إلى 12.8٪ (11.1٪ للذكور و 20.5٪ للإناث) وذلك مقابل 11.4٪ (10.0٪ للذكور و 18.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.2٪.

تطورات GDP خلال عام 2012

على الرغم من استمرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المواتية إقليمياً وعالمياً، تمكن الاقتصاد الوطني خلال عام 2012 من تسجيل نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال عام 2011. وباستبعاد صافي الضرائب على المنتجات، والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪ مقابل تراجع نسبته 1.1٪ خلال عام 2011، فإن معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة يصل إلى 2.5٪ مقابل نمو نسبته 3.3٪ خلال عام 2011، الأمر الذي يشير إلى تباطؤ نمو القطاعات الإنتاجية. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد سجل نمواً نسبته 7.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2010 -2012

نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2010					
GDP بالأسعار الثابتة	2.4	1.4	2.2	3.2	**2.3**
GDP بالأسعار الجارية	13.0	9.3	7.0	15.1	**10.9**
2011					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	2.4	2.6	3.1	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	10.3	7.6	9.1	9.6	**9.1**
2012					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.9	2.6	2.2	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	8.0	8.0	6.9	6.4	**7.3**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر

2012-2010

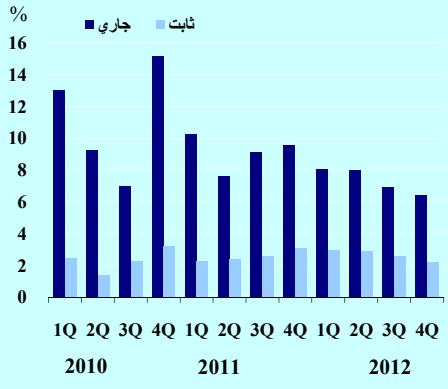

خلال عام 2011. وقد جاء النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP بنسبة 4.5٪ خلال عام 2012 مقابل ارتفاع أكبر نسبته 6.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2011.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال عام 2012 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (1.0 نقطة مئوية)، و"التجارة والمطاعم والفنادق" (0.7 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.6 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 85.2٪ من النمو الحقيقي المتحقق خلال عام 2012.

وقد شهدت معظم القطاعات الاقتصادية خلال عام 2012 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 6.8٪، و"الكهرباء والمياه" (6.6٪)، و"خدمات المال والتأمين والعقارات" (5.2٪)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (4.1٪) وذلك مقابل نمو نسبته 3.7٪ و 5.1٪ و 3.4٪ و 3.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب.

أما قطاعا "الصناعات التحويلية" و"منتجو الخدمات الحكومية" فقد شهدا تباطؤاً خلال عام 2012، إذ سجلا نمواً نسبته 2.3٪ و 3.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.0٪ و 3.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب. وفي المقابل، سجلت قطاعات "الصناعات الاستخراجية"، "الزراعة" و"الإنشاءات" تراجعاً في أدائها بنسبة 17.1٪ و 9.4٪ و 1.0٪، مقابل نمو نسبته 17.7٪ و 3.9٪ وتراجع نسبته 4.3٪ خلال عام 2011 على الترتيب.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 0.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وقد جاء هذا التراجع محصلة لما يلي:
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 21.7٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، ويعزى ذلك إلى تراجع الرقم القياسي لإنتاج كلاً من البوتاس بنسبة 32.0٪، والفوسفات بنسبة 9.4٪ نتيجة انخفاض الطلب العالمي.
  - تراجع الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 16.6٪ (بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 24.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، وذلك بسبب تراجع الطلب الصناعي على الكهرباء.
  - نمو الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.6٪ (بالمقارنة مع نمو نسبته 4.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2012)، وذلك بفضل تحسن أداء عدد من البنود المشكّلة لهذا الرقم، أبرزها بند المنتجات الكيمائية (38.6٪) وبند المنتجات الغذائية (9.9٪) من جهة، وتراجع الأداء لعدد من البنود أبرزها المنتجات النفطية المكررة (42.6٪) والإسمنت (38.1٪) وبند الحديد والصلب (34.8٪) من جهة أخرى.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 4.9٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 26.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجعت الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 11.3٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع طفيف نسبته 0.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 7.5٪ خلال الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع تراجع نسبته 11.1٪ خلال نفس الربع من عام 2012.
- تراجعت كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بشكل ملحوظ وبنسبة 21.9٪ خلال الربع الأول من عام 2013، بالمقارنة مع نمو قوي نسبته 15.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.
- شهد مؤشر المساحات المرخصة للبناء تباطؤاً في أدائه، إذ نما بنسبة 13.6٪ خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نمو نسبته 16.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2012.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

نسب مئوية*

2012	المؤشـر	الفترة المتاحة		
		2012		2013
0.2	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**5.8**		**-0.3**
1.4	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**4.9**		**3.6**
3.3	المنتجات الغذائية والمشروبات	2.5		9.9
9.8	المنتجات النفطية المكررة	25.1		-42.6
-2.5	الحديد والصلب	22.6		-34.8
-22.6	الإسمنت والجير والجبص	-7.0		-38.1
-3.7	المنتجات الكيميائية	-18.8	كانون ثاني– شباط	38.6
-16.9	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-0.6**		**-21.7**
-15.3	الفوسفات	-9.5		-9.4
-19.0	البوتاس	8.5		-32.0
6.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**24.3**		**-16.6**
5.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**26.4**		**-4.9**
-1.7	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-0.6**		**-11.3**
8.5	**المساحات المرخصة للبناء**	**16.7**		**13.6**
0.9	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**15.8**	كانون ثاني – آذار	**-21.9**
-7.7	**أعداد المغادرين**	**-11.1**		**-7.5**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:

- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

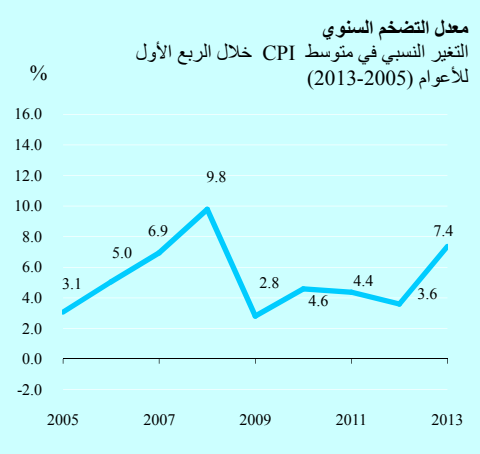

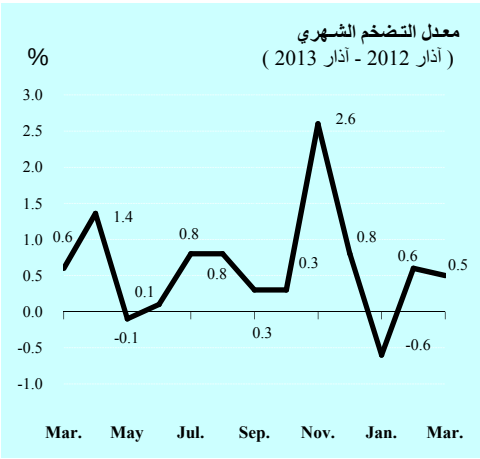

ارتفع معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 7.4٪ بالمقارنة مع 3.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012. وقد تأثر المستوى العام للاسعار خلال الربع الأول من العام الحالي بالارتفاع الحاد في اسعار بندي "الوقود والانارة" و"النقل" واللذين تأثرا بشكل مباشر بقرار الحكومة القاضي بتحرير اسعار المشتقات النفطية (والذي بدأ تطبيقه خلال شهر تشرين ثاني من عام 2012)، اذ ساهما برفع معدل التضخم بمقدار 3.8 نقطة مئوية مقابل مساهمة ضئيلة لا تتجاوز 0.3 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما تأثر المستوى العام للاسعار بأرتفاع أسعار المواد الغذائية محلياً متأثرة بعوامل الطلب والعرض في السوق.

أما خلال شهر آذار بالمقارنة مع الشهر السابق (شباط 2013) فقد ارتفع المستوى العام للاسعار بنسبة 0.5٪، وذلك محصلة لإرتفاع اسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، ابرزها "الخضروات" و"الفواكه" إلى جانب"النقل".

وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الربع الأول من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2012:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.7٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 5.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8٪ خلال نفس الربع من عام 2012. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 1.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2013. ويعزى ارتفاع أسعار هذه المجموعة إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "الخضروات" (22.6٪)، و"الفواكه" (17.9٪)، و"اللحوم والدواجن" (8.7٪) و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (4.8٪) من جهة، وتراجع أسعار "الحبوب ومنتجاتها" (1.2٪) و"الزيوت والدهون" (0.9٪) من جهة أخرى.
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.8٪ خلال نفس الربع من عام 2012، مساهمة بذلك بنحو 0.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2013. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار كلٍ من "الأحذية" و"الملابس" بنسبة 8.7٪ و 3.9٪ على التوالي.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 8.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8٪ خلال نفس الربع من عام 2012، لتسهم بذلك بمقدار 2.4 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2013. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع الحاد في أسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 25.5٪، مقابل ارتفاع طفيف نسبته 0.4٪ خلال نفس الربع من عام 2012، متأثراً بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها وبنسب متفاوتة تراوحت بين 2.5٪ لبند "الإيجارات" و 5.3٪ لبند "الأواني والأدوات المنزلية".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.2٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6٪ خلال نفس الربع من عام 2012، لتساهم بذلك بمقدار 2.9 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الفترة قيد البحث. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع المسجل في أسعار بند "النقل" وبنسبة (19.6٪) مقابل ارتفاع نسبته 2.1٪ خلال نفس الربع من العام الماضي متأثراً بقرار رفع أجور النقل العام والناجم عن تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الشخصية" (6.2٪)، و"الثقافة والترفيه" (4.3٪)، و"التعليم" (4.1٪).

التشغيل

- ارتفع معدل البطالة (نسبة المتعطلون إلى قوة العمل) خلال الربع الأول من عام 2013 إلى نحو 12.8٪ (11.1٪ للذكور و 20.5٪ للإناث) وذلك مقابل 11.4٪ (10.0٪ للذكور و 18.0٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.2٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 37.3٪ (60.8٪ للذكور و 13.3٪ للإناث) خلال الربع الأول من عام 2013، بالمقارنة مع 38.2٪ (61.5٪ للذكور و 14.3٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2012.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.5٪ خلال الربع الأول من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.8٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.2٪)، و"التعليم" (11.6٪) و"الصناعات التحويلية" (9.5٪)، وتوزعت النسبة المتبقية على قطاعات "النقل والتخزين" و"التشييد" والقطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 19.1 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2013 مقارنة بعجز مالي بلغ 39.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية (183.3 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 202.4 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 39.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 138.0 مليون دينار ليبلغ 12,816.0 مليون دينار (53.4٪ من GDP).
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 143.0 مليون دينار ليبلغ 11,505.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 287.6 مليون دينار ليبلغ 5,220.0 مليون دينار (21.8٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 16,725.0 مليون دينار (69.8٪ من GDP) في نهاية شباط 2013 مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012.

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2012:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر شباط من عام 2013 مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي بمقدار 160.1 مليون دينار أو ما نسبته 52.5٪ لتصل إلى 464.8 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 بمقدار 143.8 مليون دينار أو ما نسبته 20.0٪ لتصل إلى 863.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع المساعدات الخارجية بمقدار 183.3 مليون دينار وانخفاض الإيرادات المحلية بمقدار 39.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – شباط		معدل النمو (٪)
	2012	2013		2012	2013	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**304.7**	**464.8**	**52.5**	**720.1**	**863.9**	**20.0**
الإيرادات المحلية، منها:	304.7	319.8	5.0	720.1	680.6	-5.5
الإيرادات الضريبية، منها:	237.2	244.9	3.2	504.1	525.0	4.1
ضريبة المبيعات	185	160.4	-13.3	349.6	317.9	-9.1
الإيرادات الأخرى، منها:	66.2	73.2	10.6	212.4	152.5	-28.2
رسوم تسجيل الأراضي	13.2	17.4	31.8	24.5	32.9	34.3
المساعدات الخارجية	0.0	145.0	_	0.0	183.3	_
إجمالي الإنفاق	**410**	**509**	**24.1**	**759.9**	**883.0**	**16.2**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-105.3**	**-44.2**	_	**-39.8**	**-19.1**	_

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بمقدار 39.5 مليون دينار أو ما نسبته 5.5٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لـتصل إلى 680.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 20.9 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 59.9 مليون دينار و0.5 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الضريبية**

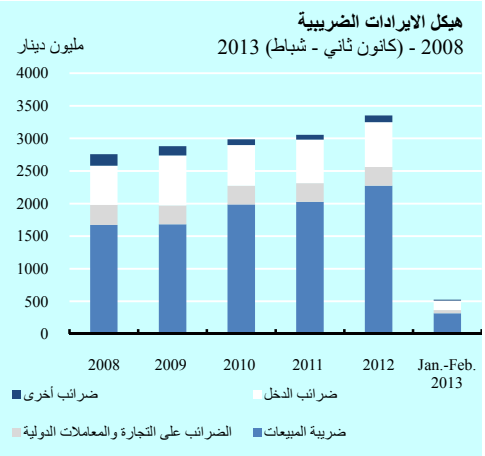

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بمقدار 20.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 525.0 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 77.1٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 46.8 مليون دينار أو ما نسبته 48.5٪ لتصل إلى 143.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 46.0 مليون دينار، ارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 0.8 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 85.8٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 122.8 مليون دينار (منها 60.7 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 2.7 مليون دينار أو ما نسبته 5.8٪ لتبلغ 49.1 مليون دينار. علماً بأن ضريبة المغادرين (والتي كانت ضمن الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية)

قد ألغيت في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009.

- انخفاض حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 31.7 مليون دينار لتبلغ 317.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المحلية، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 30.8 مليون دينار و 12.5 مليون دينار، على التوالي، وارتفاع ضريبة المبيعات على القطاع التجاري، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 8.0 مليون دينار و 3.6 مليون دينار، على التوالي.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بمقدار 59.9 مليون دينار أو ما نسبته 28.2٪ لتصل إلى 152.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، نتيجة لانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 56.8 مليون دينار لتبلغ 18.8 مليون دينار (منها 14.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة). وكذلك انخفضت حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 4.7 مليون دينار لتبلغ 26.3 مليون دينار في حين ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 1.6 مليون دينار لتبلغ 107.4 مليون دينار.

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بمقدار 0.5 مليون دينار لتبلغ 3.1 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

بلغت المساعدات الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ما مقداره 183.3 مليون دينار، منها 141.8 مليون دينار مساعدات اضافية من المملكة العربية السعودية.

إجمالي الإنفاق

شهدت النفقات العامة خلال شهر شباط من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 99.0 مليون دينار أو ما نسبته 24.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 509.0 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 123.1 مليون دينار أو ما نسبته 16.2٪ لتبلغ 883.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 13.8٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 109.4٪.

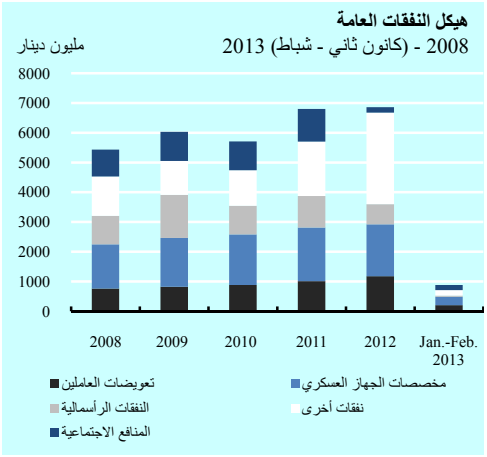

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2012 بمقدار 102.1 مليون دينار أو ما نسبته 13.8٪ لتصل إلى 842.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع أبرز بنودها، حيث ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب

والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 20.1 مليون دينار لتبلغ 202.0 مليون دينار، وكذلك ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 23.6 مليون دينار ليصل إلى 86.7 مليون دينار، وارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 24.3 مليون دينار ليصل إلى 170.6 مليون دينار. وفي المقابل انخفضت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 40.3 مليون دينار لتبلغ 282.9 مليون دينار، وكذلك شهد بندا استخدام السلع والخدمات ودعم السلع انخفاضاً بمقدار 1.6 مليون دينار و 3.3 مليون دينار ليبلغا 24.4 مليون دينار و 36.7 مليون دينار على التوالي.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً بمقدار 21.0 مليون دينار، أو ما نسبته 109.4٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012 لتصل إلى 40.2 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 19.1 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 39.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.
- سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 67.6 مليون دينار مقابل وفر أولي بلغ مقداره 23.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2012.

الدين العام

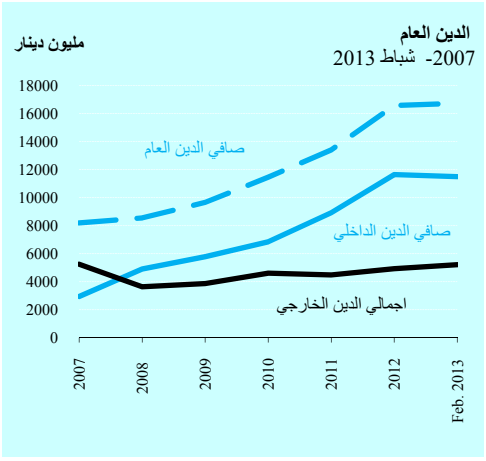

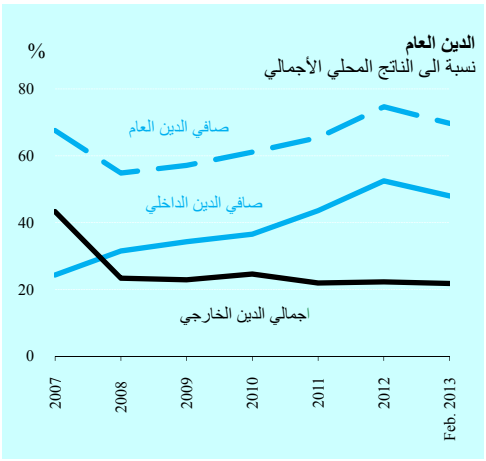

- ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 138.0 مليون دينار ليبلغ 12,816.0 مليون دينار (53.4٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 159.0 مليون دينار وانخفاض إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 21.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 200.0 مليون دينار ليصل إلى 9,842.0 مليون دينار في نهاية شباط 2013 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار لتصل إلى 712.0 مليون دينار، من ناحية أخرى.

- سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شباط 2013 انخفاضاً مقداره 143.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليبلغ 11,505.0 مليون دينار (48.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 138.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2012 بمقدار 281.0 مليون دينار.
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2013 عن مستواه في نهاية عام 2012 بمقدار 287.6 مليون دينار ليبلغ 5,220.0 مليون دينار (21.8٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 45.0٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.8٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 15.9٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 15.8٪.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شباط 2013 بمقدار 144.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2012 ليصل إلى 16,725.0 مليون دينار (69.8٪ من GDP) مقابل 16,580.4 مليون دينار (75.5٪ من GDP) في نهاية عام 2012. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بلغ مقداره 5.7 نقطة مئوية بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام 2012.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ما مقداره 51.7 مليون دينار (منها 11.9 مليون دينار فوائد) مقابل 50.9 مليون دينار (منها 11.5 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2012.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض جميع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2013		التغير ٪
		نيسان	أيار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	800.0	765.0	-4.4
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	970.0	930	-4.1
السولار	فلس/لتر	665.0	635	-4.5
السولار/ للكهرباء	فلس/لتر	665.0	635	-4.5
الكاز	فلس/لتر	665.0	635	-4.5
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10.0	10.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	494.2	479.7	-2.9
زيت الوقود/ للكهرباء	دينار/طن	494.2	487.6	-1.3
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	494.2	487.6	-1.3
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	610.0	579.0	-5.1
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	615.0	584.0	-5.0
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	630.0	599.0	-4.9
الإسفلت	دينار/طن	529.2	513.8	-2.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2013/5/1

- قرر مجلس الوزراء البدء باستيفاء ضريبة الإيواء الفندقي بنسبة 16٪ بدلاً من 8٪ اعتباراً من مطلع شهر أيار 2013 (نيسان 2013).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من جمهورية الصين الشعبية، بموجب اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين الحكومة الأردنية والحكومة الصينية، قيمتها 80 مليون يوان صيني (ما يعادل 12.5 مليون دولار) وذلك لتمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الحكومتين (نيسان 2013).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2013 بنسبة 10.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 460.5 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.5٪ لتبلغ 875.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.

- ارتفعت المستوردات خلال شهر شباط من عام 2013 بنسبة 15.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 لتبلغ 1,238.2 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 1.0٪ لتبلغ 2,405.1 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2012.

- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 17.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2012 ليبلغ 777.7 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2013، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 2.9٪ ليبلغ 1,530.0 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 1.7٪ لتبلغ 550.8 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعاته بنسبة 4.0٪ لتبلغ 186.6 مليون دينار.

- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 4.1٪ ليبلغ 592.7 مليون دينار.

- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 3,979.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار خلال عام 2011.

- سجّل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة صافي تدفق للداخل مقداره 996.1 مليون دينار خلال عام 2012 مقارنة بحوالي 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2012 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 3,892.3 مليون دينار ليصل إلى 19,135.1 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2011.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 10.1 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 24.9 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2013، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 14.8 مليون دينار ليبلغ 3,135.0 مليون دينار مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2012.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

كانون ثاني– شباط

	2012 القيمة	معدل النمو (٪) 2012/2011	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012
التجارة الخارجية	3,149.8	15.4	3,135.0	-0.5
الصادرات الكلية	853.9	-5.2	875.1	2.5
الصادرات الوطنية	719.8	-5.8	729.9	1.4
المعاد تصديره	134.1	-1.8	145.2	8.3
المستوردات	2,430.0	23.7	2,405.1	-1.0
الميزان التجاري	-1,576.1	48.1	-1,530.0	-2.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن

بالمليون دينار

كانون ثاني– شباط

	2012	2013	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	121.9	125.0	2.5
العراق	82.7	118.3	43.0
السعودية	56.8	80.6	41.9
الهند	63.6	54.4	-14.5
اندونيسيا	45.8	40.6	-11.4
الصين	37.8	32.3	-14.2
سوريا	39.1	31.6	-19.2
المستوردات			
السعودية	698.6	532.3	-23.8
الصين	215.2	240.3	11.7
إيطاليا	88.6	143.1	61.5
الولايات المتحدة الأمريكية	164.7	128.8	-21.8
تركيا	79.5	107.5	35.2
الإمارات	47.4	99.1	109.1
المانيا	95.7	97.6	2.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين عام 2013 ارتفاعاً نسبته 2.5٪ لتصل إلى 875.1 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 5.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2012. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية والسلع المعاد تصديرها بمقدار 10.1 مليون دينار و 11.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.4٪ و8.3٪ لتصل إلى 729.9 مليون دينار و145.2 مليون دينار على التوالي.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال شهر كانون ثاني – شباط للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**719.8**	**729.9**	**1.4**
الملابس	**116.4**	**118.8**	**2.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	109.6	110.6	0.9
البوتاس	**90.5**	**91.4**	**1.0**
الصين	36.3	31.6	-13.0
أندونيسيا	22.5	25.3	12.6
الهند	3.9	9.5	140.2
منتجات دوائية وصيدلية	**47.6**	**73.8**	**55.0**
الجزائر	6.3	14.0	122.2
السعودية	12.5	11.9	-4.8
السودان	3.1	8.0	158.1
الإمارات	3.0	6.7	123.3
الفوسفات	**86.3**	**53.5**	**-38.0**
الهند	55.9	39.9	-28.6
الخضروات	**78.9**	**53.5**	**-32.2**
سوريا	30.9	23.3	-24.7
العراق	2.5	5.4	113.0
الامارات	5.4	4.7	-12.3
الورق والكرتون	**20.9**	**21.9**	**4.8**
العراق	5.7	7.2	26.3
السعودية	6.1	6.3	3.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 26.2 مليون دينار، أو ما نسبته 55.0٪، لتصل إلى 73.8 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 15.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى الجزائر والسعودية والسودان والإمارات ما نسبته 55.0٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

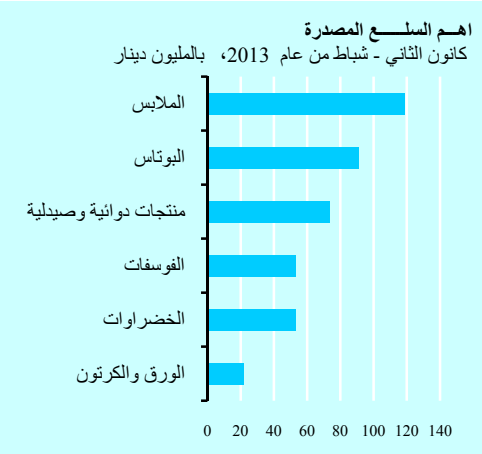

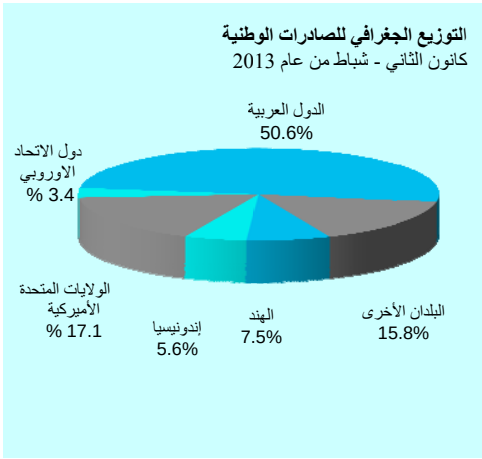

- ارتفاع صادرات البوتاس بمقدار 0.9 مليون دينار (1.0٪) لتصل إلى 91.4 مليون دينار. وقد شكلت الصادرات المتجهة إلى كل من الصين واندونيسيا والهند ما نسبته 72.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 25.3 مليون دينار (32.2٪) لتصل إلى 53.5 مليون دينار، مقارنة مع 78.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2012. حيث استحوذت أسواق كل من سوريا والعراق والإمارات على ما نسبته 62.4٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 32.8 مليون دينار (38.0٪) لتصل إلى 53.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 34.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 35.0٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 4.6٪. ومن الجدير ذكره، أن الهند كانت المستورد الرئيسي للفوسفات خلال الشهرين الأولين من هذا العام.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والورق والكرتون خلال الشهرين الأولين من عام 2013 على ما نسبته 56.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 61.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند واندونيسيا والصين وسوريا على ما نسبته 66.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2013 مقابل 62.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2013 انخفاضاً مقداره 24.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.0٪، لتبلغ 2,405.1 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 23.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2013 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2012، يلاحظ ما يلي:**

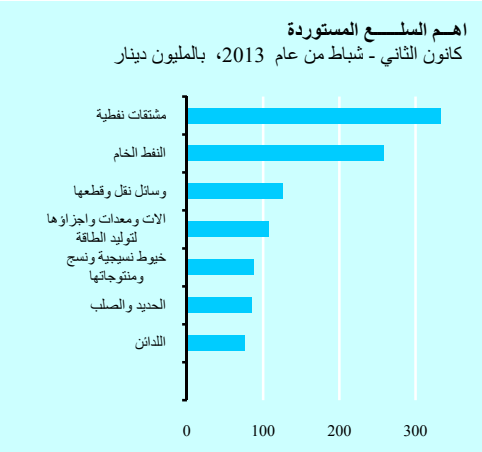

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 2.1 مليون دينار، أو ما نسبته 0.6٪، لتصل إلى 332.3 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 147.0٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تراجع المستوردات من زيت الوقود والسولار جراء ارتفاع معدلات تدفقات الغاز المصري. وتعتبر كل من السعودية والكويت وتركيا الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 161.6 مليون دينار، أو ما نسبته 38.6٪، لتصل إلى 257.4 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع نسبته 78.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 4.1٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 36.0٪. ويذكر بأن معظم احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من السعودية.
- انخفاض مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 9.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.7٪، لتصل إلى 125.1 مليون دينار مقابل تراجع بلغت نسبته 9.2٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. حيث شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ما نسبته 63.9٪ من إجمالي مستوردات المملكة من هذه الوسائط.

أبرز المستوردات السلعية خلال شهر كانون ثاني للأعوام 2012 و2013، بالمليون دينار

	2012	2013	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**2430.0**	**2405.1**	**-1.0**
مشتقات نفطية	**334.4**	**332.3**	**-0.6**
السعودية	93.0	99.1	6.5
الكويت	68.8	73.2	6.3
تركيا	27.7	53.9	94.5
النفط الخام	**419.0**	**257.4**	**-38.6**
السعودية	404.4	234.8	-41.9
وسائل النقل وقطعها	**134.1**	**125.1**	**-6.7**
كوريا الجنوبية	52.3	33.1	-36.7
الولايات المتحدة الامريكية	20.0	25.6	27.9
اليابان	15.1	21.1	40.0
الآلات ومعدات واجزاؤها لتوليد الطاقة	**22.6**	**106.7**	**372.4**
إيطاليا	1.0	61.7	-
فلندا	0.1	23.7	-
ألمانيا	5.0	10.7	113.0
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**71.3**	**87.6**	**22.9**
الصين	31.5	34.7	10.0
تايوان	18.2	17.7	-2.6
الباكستان	0.8	9.6	-
الحديد والصلب	**104.0**	**85.4**	**-17.8**
أوكرانيا	41.5	18.5	-55.5
الصين	4.7	13.4	182.2
سوريا	3.2	9.7	203.7
اللدائن	**68.4**	**75.5**	**10.4**
السعودية	37.3	37.9	1.6
الصين	2.8	6.2	122.1
الإمارات	2.6	4.7	79.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

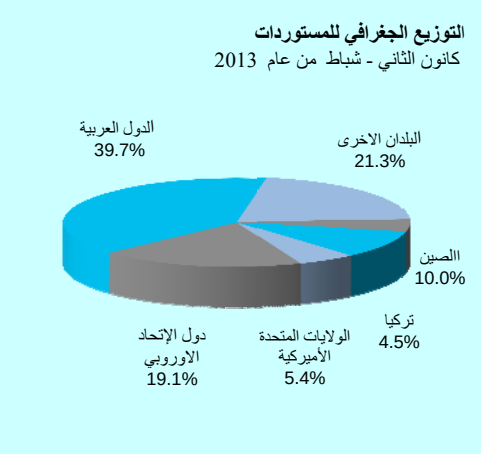

- انخفاض مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 18.6 مليون دينار، أو ما نسبته 17.8٪، لتصل إلى 85.4 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض بلغت نسبته 8.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وقد استحوذت أسواق كل من أوكرانيا والصين وسوريا على ما نسبته 48.6٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من المشتقات النفطية و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"الآلات ومعدات وأجزاؤها لتوليد الطاقة" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" على ما نسبته 44.5٪ من إجمالي المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2013 مقابل 47.5٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2012. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين وإيطاليا والولايات المتحدة الأميركية وتركيا والإمارات وألمانيا خلال الشهرين الأولين من عام 2013 على ما نسبته 56.1٪ من إجمالي المستوردات مقابل 57.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2012.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 11.1 مليون دينار أو ما نسبته 8.3٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتبلغ 145.2 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2013 انخفاضاً مقداره 46.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.9٪، مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 ليصل إلى 1,530.0 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2013 بمقدار 23.2 مليون دينار (4.1٪) مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 ليبلغ 592.7 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 9.0 مليون دينار (1.7٪) مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2012 لتصل إلى 550.8 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2013 ارتفاعاً نسبته 4.0٪ لتصل إلى 186.6 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2012.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2012 بالمقارنة مع عام 2011 إلى ما يلي:-

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 3,979.1 مليون دينار (18.1٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 2,462.6 مليون دينار (12.0٪ من GDP) خلال عام 2011. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

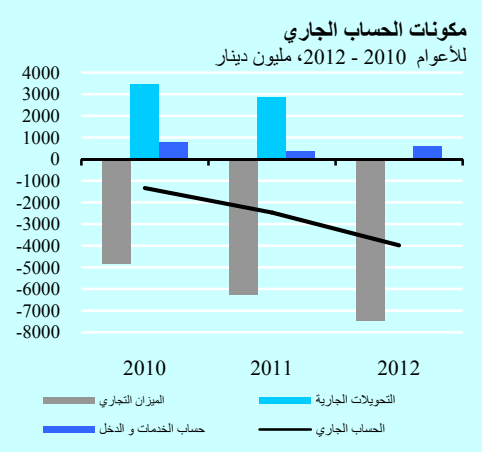

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة بمقدار 1,187.1 مليون دينار (19.0٪) ليصل إلى 7,448.8 مليون دينار.
- ارتفاع الوفر في حساب الخدمات بمقدار 342.9 مليون دينار ليبلغ 814.9 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى تسجيل صافي بندي السفر والخدمات الحكومية لوفر بلغ 1,644.6 مليون دينار و 161.6 مليون دينار على التوالي، في حين سجل كل من صافي بندي النقل والخدمات الأخرى عجزاً بلغ 848.9 مليون دينار و 142.4 مليون دينار على التوالي.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 213.7 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 127.6 مليون دينار خلال عام 2011، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 485.2 مليون دينار وتسجيل صافي تعويضات العاملين لوفر مقداره 271.5 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 586.2 مليون دينار ليصل إلى 2,868.5 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2012 بمقدار 383.8 مليون دينار ليبلغ نحو 1,048.1 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 202.4 مليون دينار ليصل إلى 1,820.4 مليون دينار. ويذكر أن صافي حوالات العاملين حققت ارتفاعاً نسبته 4.5٪ خلال عام 2012 لتصل إلى 1,960.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال عام 2012، فقد أظهرت تراجعاً في صافي الأصول الخارجية بمقدار 3,944.7 مليون دينار بالمقارنة مع تراجع مماثل مقداره 2,382.4 مليون دينار خلال عام 2011. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 2,337.3 مليون دينار بالمقارنة مع انخفاض مقداره 1,172.3 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر لصافي تدفق للداخل مقداره 996.1 مليون دينار مقارنة بحوالي 1,046.2 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 406.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 22.7 مليون دينار خلال عام 2011.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 206.5 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 208.5 مليون دينار خلال عام 2011.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2012 التزاماً نحو الخارج بلغ 19,135.1 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,242.8 مليون دينار في نهاية عام 2011. ويعود ارتفاع رصيد الالتزامات نحو الخارج إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2012 بالمقارنة مع نهاية عام 2011 بمقدار 1,763.0 مليون دينار ليصل إلى 14,506.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل رئيس لانخفاض رصيد الاصول الاحتياطية بمقدار 2,331.5 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2012 بالمقارنة مع نهاية عام 2011 بمقدار 2,129.0 مليون دينار ليصل إلى 33,641.3 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 996.1 مليون دينار ليبلغ 17,590.3 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 349.5 مليون دينار ليبلغ 1,103.9 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة بمقدار 627.3 مليون دينار ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع الرصيد القائم على كل من البنك المركزي بمقدار 230.0 مليون دينار (تسهيلات صندوق النقد الدولي)، والحكومة العامة بمقدار 54.1 مليون دينار، والقطاعات الاخرى بمقدار 348.8 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 32.2 مليون دينار ويعود ذلك إلى ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 503.3 مليون دينار لتبلغ 612.9 مليون دينار، وانخفاضها لدى البنوك التجارية بمقدار 471.1 مليون دينار لتبلغ 5,527.2 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 16.1 مليون دينار ليبلغ 2,785.1 مليون دينار.